



خلية الإعلام و الإتصال

معرض الصحافة لنهار اليوم

الأربعاء 15 جويلية 2026

سكيكدة

انطلاق أشغال إنجاز محطة جديدة لتحلية مياه البحر

إستراتيجية، إذ يندرج ضمن البرنامج الوطني لتعزيز الأمن المائي، من خلال توسيع الاعتماد على الموارد المائية غير التقليدية، المحافظة على المياه الجوفية، دعم النشاط الصناعي وتعزيز جاذبية المنطقة للاستثمار.

وسيتيح دخول المحطة الجديدة حيز الخدمة تحويل كامل إنتاج محطة التحلية الحالية، التي دخلت الخدمة سنة 2009 بقدرة 100 ألف متر مكعب يوميا، لتزويد سكان الولاية بالمياه، بعدما كانت تخصص 25 ألف متر مكعب يوميا لتلبية احتياجات «سوناطراك»، وهو ما سيعزز بشكل ملموس قدرات التزويد بالمياه الصالحة للشرب في سكيكدة.

س. ب

بما يضمن استمرارية النشاط الصناعي وتعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية.

أما الكمية المتبقية، والمقدرة بـ 60 ألف متر مكعب يوميا، فستوجه لتدعيم التزويد بالمياه الصالحة للشرب لفائدة نحو 600 ألف نسمة من سكان ولاية سكيكدة، بما يساهم في تحسين الخدمة العمومية والرفع من نوعية التزويد بالمياه.

وستعتمد المحطة، عند دخولها حيز الخدمة، على تقنية التناضح العكسي، وهي من أحدث تقنيات تحلية مياه البحر عالميا، لما توفره من إنتاج عالي الجودة وفق المعايير التقنية والبيئية الدولية.

ويكتسي المشروع أهمية

مياه البحر الجديدة بسكيكدة يشكل لبنة إستراتيجية لتعزيز الأمن المائي وضمان استدامة التزود بالمياه لفائدة المواطنين والمنشآت الصناعية، بما ينسجم مع البرنامج الوطني الرامي إلى تطوير الموارد المائية غير التقليدية، موضحا أن هذا المشروع الإستراتيجي سينجز في غضون 36 شهرا كحد أقصى، بغلاف مالي يفوق 100 مليون دولار، وعلى مساحة تقارب 4 هكتارات.

وأضاف حشلاف أن المحطة ستخصص 80 ألف متر مكعب يوميا لتلبية احتياجات المركب الصناعي، منها 50 ألف متر مكعب لفائدة «سوناطراك»، و30 ألف متر مكعب لصالح مجمع «أسميدال»،

أعطى الرئيس المدير العام لمجمع «سوناطراك»، نور الدين داودي، أمس الثلاثاء، بمنطقة العربي بن مهيدي ببلدية سكيكدة، إشارة انطلاق أشغال إنجاز محطة جديدة لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية تبلغ 140 ألف متر مكعب يوميا، بحضور والي الولاية السعيد أخروف، والمدير العام للشركة الجزائرية لتحلية المياه، لحسن بادة، والمدير العام للمؤسسة الوطنية للقنوات، عبد الحكيم شهيلي، إلى جانب إيطارات من مجمع «سوناطراك»، والسلطات المحلية.

وبهذه المناسبة، أكد مولود حشلاف، مساعد الرئيس المدير العام للشركة الجزائرية لتحلية المياه، أن مشروع محطة تحلية



الأغواط استلام قريب لسد تاجموت الجوفي بعد التهيئة

بـ600 لتر في الثانية، بما يضمن تزويد نحو 600 مستثمرة فلاحية بالمياه، الأمر الذي سيسهم في تحسين مردودية الأراضي الزراعية واستدامة النشاط الفلاحي ببلدية تاجموت والمناطق المجاورة. وخلال زيارة ميدانية للمشروع، شدد والي الأغواط محمد بن مالك، على ضرورة تسريع وتيرة الأشغال واحترام آجال الإنجاز، مع التقيد الصارم بمعايير الجودة في مختلف مراحل التنفيذ، بما يضمن وضع المشروع حيز الخدمة في الموعد المحدد. وكثف الوالي من زياراته الميدانية إلى الورشة لمتابعة سير الأشغال

يشهد مشروع إعادة الاعتبار لسد تاجموت الجوفي، بولاية الأغواط، وتيرة إنجاز متقدمة بلغت نسبة تقدم 64 بالمائة، في إطار الجهود الرامية إلى استعادة هذا المرفق الحيوي لدوره في دعم النشاط الفلاحي وتعزيز الأمن المائي بالمنطقة، على أن يتم استلامه خلال شهر سبتمبر المقبل، وفق الآجال المحددة، حسبما استفيد أمس، الثلاثاء، من الوكالة الوطنية للسدود.

ويهدف هذا المشروع، الذي يعد من المشاريع الإستراتيجية في قطاع الموارد المائية، إلى إعادة بعث السد بنفس طاقته السابقة المقدر

عن قرب، والوقوف على مدى تقدمها، حرصا على استلام المشروع في الآجال المقررة بالنظر إلى أهميته التنموية. وأكد والي الأغواط أن مشروع إعادة الاعتبار يدخل في سياق سياسة الدولة الرامية إلى تنمية المنشآت المائية القديمة وإعادة تأهيلها، بما يضمن استغلالها بكفاءة أكبر، ويعزز الموارد المائية الموجهة للسقي، خاصة في ظل التحديات المناخية والطلب المتزايد على المياه، الأمر الذي يجعل من إعادة تأهيل سد تاجموت ركيزة أساسية لدعم التنمية الفلاحية وتحقيق الأمن المائي بولاية الأغواط.



الحكومة تتابع مشاريع المناجم ومحطات التحلية في اجتماعها الأسبوعي

المشاريع المنجمية الاستراتيجية الكبرى، ويتعلق الأمر بمشروع تطوير منجم الحديد لغارا جبيلات بولاية تندوف ومشروع الفوسفات المتكامل بولاية تبسة، إلى جانب مشروع تطوير منجم الزنك والرصاص بتالة حمزة - وادي أميزور بولاية بجاية. وجاء في العرض أهم المراحل التي تم إنجازها في هذه المشاريع، لاسيما ما تعلق بإنشاء المنشآت والتجهيزات الصناعية، فضلا عن التدابير المتخذة لضمان تزويد مواقع الاستغلال بالمياه والطاقة، بما يضمن تقدم الأشغال وفق الأهداف المسطرة.

ب. سليم

● استمعت الحكومة، خلال اجتماعها أمس تحت رئاسة الوزير الأول سيفي غريب، إلى عرض حول مدى تقدم إنجاز عدد من المشاريع الاستراتيجية في مجالي تثمين الموارد المائية والاستغلال المنجمي، في إطار متابعة تنفيذ المشاريع الهيكلية ذات الأولوية. وأوضح بيان لمصالح الوزير الأول أن الأشغال المنجزة، بالتنسيق مع مختلف القطاعات والهيئات المعنية، مكنت من تحديد شعبة تكنولوجية لتثمين المياه، إلى جانب إنشاء محطة نموذجية على مستوى محطة قورصولتحلية مياه البحر. وفي السياق ذاته، تابعت الحكومة مدى تقدم

استلام مشاريع مائية جديدة لمجابهة صيف 2026 بالأغواط

الشريف داودي

باشرت وحدة "الجزائرية للمياه" بالأغواط تنفيذ سلسلة من الإجراءات الاستباقية الرامية إلى ضمان استمرارية التموين بالمياه وتحسين الخدمة العمومية عبر عدد من بلديات الولاية، من خلال استلام مشاريع جديدة تعزيزا لقدرات الإنتاج والتخزين وتفعيل آليات المتابعة والتدخل السريع.

وحسب المكلف بالإعلام بالمؤسسة السيد أحمد قوال، فإن المشاريع المستلمة قبل الموسم الصيفي، شملت إنجاز بئر ببلدية قصر الحيران، وبئر تعويضيين ببلدية الأغواط، إضافة إلى بئر تعويضيين ببلدية أفلو. كما تم تدعيم المنشآت المائية بإنجاز خزانين مرتفعين

بسعة إجمالية قدرها 1000 متر مكعب، فضلا عن تزويد التجزئات الجديدة ببلدية أفلو بخزانات إضافية بسعة 1000 و1400 متر مكعب. ومن المنتظر أن تسهم هذه المشاريع في رفع الإنتاج وزيادة الحجم الساعي للتوزيع، بما سينعكس إيجابا على كميات المياه المنتجة لفائدة السكان. وتقدر الزيادة في الحجم المنتج بما مجموعه 1200 متر مكعب يوميا ببلدية قصر الحيران، و2300 متر مكعب يوميا ببلدية الأغواط، و2000 متر مكعب ببلدية أفلو.

وفي جانب الدعم اللوجستي، أعدت المؤسسة برنامجا خاصا لاستعمال صهاريج المياه خلال فترة الذروة الصيفية، حيث تم تخصيص ثلاثة صهاريج بسعة إجمالية قوامها 27 متر

مكعب لمركز التوزيع بالأغواط، وصهرج بسعة 7 أمتار مكعب لمركز التوزيع بأفلو، وصهرج بسعة 10 أمتار متر مكعب لكل من مركزي قصر الحيران وعين ماضي. كما تم تفعيل منظومة اليقظة والمتابعة الميدانية من خلال خلية يقظة يرأسها مدير الوحدة وتضم رؤساء المراكز، مع تسخير مختلف فرق التدخل والصيانة وضمان المداومة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع (7/7 و24/24)، بما يسمح بالتكفل السريع بأي طارئ قد يؤثر على التزود بمياه الشرب. وحسب مصدرنا دائما، فإن هذه التدابير تندرج ضمن استراتيجية استباقية تهدف إلى تأمين الخدمة العمومية للمياه خلال فصل الصيف وتحسين ظروف التوزيع والاستجابة لانشغالات المواطنين.

اليومي
النشروفي
إخبارية وطنية

الحكومة تدرس ملفات هامة تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية تتمين المشاريع المنجمية الإستراتيجية ومحطات تحلية مياه البحر

■ متابعة مشروع غارا جيبيلات بتندوف وثالة حمزة - وادي أميزور بيجاية
■ الحد من الأثر البيئي لإفرازات المحلول الملحي وإنتاج أملاح موجهة لاستخدامات صناعية



«مدى تقدم المشاريع المنجمية الإستراتيجية الكبرى، ويتعلق الأمر بمشروع تطوير منجم الحديد لغارا جيبيلات بولاية تندوف ومشروع الفوسفات المتكامل بولاية تبسة ومشروع تطوير منجم الزنك والرصاص لثالة حمزة / وادي أميزور بولاية بجاية». وأشار البيان إلى أنه تم، بهذه المناسبة، استعراض أهم الخطوات المحققة في تنفيذ هذه المشاريع، لا سيما ما تعلق بإنجاز المنشآت والتجهيزات الصناعية، فضلا عن التدابير المتخذة لضمان تزويد المواقع بالمياه والطاقة».

الاقتصاد الدائري، يهدف هذا المشروع إلى الحد من الأثر البيئي لإفرازات المحلول الملحي مع تتمين هذا المورد من خلال إنتاج أملاح موجهة لعدة استخدامات صناعية». وأضاف البيان أن الأشغال المنجزة بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية سمحت بتحديد شعبة تتمين تكنولوجية وكذا بإنشاء محطة نموذجية على مستوى محطة قورصو لتحلية المياه. وفي إطار المتابعة المستمرة لكبريات المشاريع الهيكلية، استمعت الحكومة كذلك إلى عرض حول

ترأس الوزير الأول، سيفي غريب، أمس، اجتماعا للحكومة خصص لدراسة مشروع تتمين المحلول الملحي الناتج عن محطات تحلية مياه البحر ومتابعة مدى تقدم عدد من المشاريع المنجمية الإستراتيجية، حسب ما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول. أوضح المصدر أن الحكومة «استمعت، في البداية، إلى عرض يتعلق بمشروع تتمين المحلول الملحي الناتج عن محطات تحلية مياه البحر، وعملا بتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى ترقية

الشعب

يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

MODERNISATION DU SECTEUR DES RESSOURCES EN EAU

LES START-UP AU SERVICE DE LA SÉCURITÉ HYDRIQUE

■ MOHAMED MENDACI

Lors d'une rencontre conjointe axée sur l'intégration des start-up dans les projets hydrauliques, organisée, hier, à Alger le ministre de l'Hydraulique, Lounès Bouzegza, et le ministre de l'Économie de la connaissance, des Start-up et des Micro-entreprises, Noureddine Ouadah, ont tracé les contours d'un partenariat stratégique visant à moderniser la gestion des ressources en eau à travers l'innovation locale.

Face aux défis environnementaux et économiques actuels, la gestion du service public de l'eau en Algérie s'oriente vers un modèle axé sur l'innovation technologique et l'optimisation des ressources. Cette transition, qui dépasse la simple construction d'infrastructures traditionnelles pour intégrer le numérique et l'intelligence artificielle, repose désormais sur la valorisation du savoir-faire national.

Une dynamique illustrée par le récent rapprochement stratégique entre le ministère de l'Hydraulique et le ministère de l'Économie de la connaissance, des Start-up et des Micro-entreprises, visant à placer les jeunes pousses algériennes au cœur de la modernisation de ce secteur vital. Le développement du service public de l'eau en Algérie franchit un nouveau cap.

Désormais, la gestion de cette ressource vitale s'affranchit de la simple logique de réalisation d'infrastructures de base pour s'orienter résolument vers la numérisation, l'intelligence artificielle et l'exploitation rationnelle des données. M.



Lounès Bouzegza a souligné que l'amélioration des prestations hydrauliques est désormais tributaire de l'adoption de solutions technologiques avancées. Les start-up nationales disposent aujourd'hui de compétences avérées dans le développement d'applications intelligentes, de systèmes de télégestion et de dispositifs de contrôle de flux. Selon le ministre, ces outils numériques constituent des leviers essentiels pour rationaliser l'exploitation de l'eau, réduire les déperditions et rehausser la qualité du service fourni aux citoyens. Afin de concrétiser cette démarche, des instructions ont été données aux différentes institutions et filiales du

secteur de l'hydraulique pour étudier et évaluer la viabilité des solutions proposées par les start-up locales, en vue de leur intégration progressive dans les programmes sectoriels. Cette démarche vise non seulement à valoriser l'expertise nationale, mais aussi à transformer les innovations théoriques en solutions industrielles concrètes.

L'implication des micro-entreprises et des start-up s'inscrit dans la vision économique globale prônée par le président de la République, axée sur la diversification, la réduction de la dépendance aux importations et la consolidation de la souveraineté économique.

Pour le ministre de l'Hydrau-

lique, la formule de la sous-traitance ne doit plus être perçue comme un simple mécanisme d'attribution de tâches secondaires, mais plutôt comme un véritable vecteur de transfert de compétences.

À terme, cette dynamique devrait permettre aux jeunes entreprises de passer de l'exécution de segments de projets à la prise en charge complète d'infrastructures complexes, renforçant ainsi le tissu industriel national et le taux d'intégration locale. Selon le ministre, son département est convaincu que la construction d'une économie forte et diversifiée ne peut être réalisée qu'à travers la complémentarité

des efforts de tous les acteurs, et que les start-up et les micro-entreprises sont aujourd'hui un partenaire essentiel du processus de développement, grâce à leur flexibilité, leur capacité d'innovation et leur rapidité à proposer des solutions. De son côté, le ministre de l'Économie de la connaissance, des Start-up et des Micro-entreprises, Noureddine Ouadah, a rappelé la corrélation étroite entre la sécurité hydrique et la sécurité nationale globale.

Il a insisté sur l'importance de généraliser les outils numériques pour faire face aux défis climatiques et optimiser la gestion de la ressource. M. Ouadah a également mis en avant les dispositions incitatives prévues dans le projet de loi de finances (PLF) pour 2026. Ce cadre législatif introduit de nouveaux mécanismes fiscaux et financiers visant à encourager les grandes entreprises économiques à recourir aux innovations développées par les start-up algériennes, stimulant ainsi l'écosystème de l'innovation tout en améliorant l'efficacité opérationnelle du secteur public. La concrétisation de cette synergie s'appuie sur des données de terrain précises.

Intervenant lors de cette rencontre, le directeur général de l'agence «NESDA», Bilal Achacha, a présenté un état des lieux de la sous-traitance dans le domaine hydraulique. Il a fait état de la présence de 210 micro-entreprises d'ores et déjà actives dans la chaîne de valeur du secteur de l'eau.

M. M.

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

RÉHABILITATION DU BARRAGE DE TADJEMOUT L'opération entre dans sa phase finale

Le projet de réhabilitation du barrage inféroflux de Tadjemout (wilaya de Laghouat) a atteint un taux d'avancement de 64% et devra être livré en septembre prochain, dans le cadre des efforts visant à récupérer cet ouvrage vital pour soutenir l'agriculture et renforcer la sécurité hydrique dans la région, a appris l'APS, hier, de l'Agence nationale des barrages et transferts (ANBT). Ce projet, stratégique pour le secteur de l'hydraulique, permettra de rétablir la capacité de débit originelle de l'ouvrage, estimée à 600 m³/s, de quoi assurer l'alimentation en eau de quelque 600 exploitations agricoles, contribuant ainsi à l'amélioration des rendements des terres et à la pérennité de l'activité agricole dans la commune de Tadjemout et les zones avoisinantes. Lors de sa récente inspection du projet, le wali de Laghouat, Mohamed Benmalek, a insisté sur l'accélé-

ration du rythme des travaux, tout en veillant au strict respect des normes de qualité à toutes les étapes de réalisation, en vue d'une mise en service dans les délais fixés.

Le chef de l'exécutif de wilaya a, à cette occasion, intensifié ses visites d'inspection du chantier afin de suivre de près son avancement, eu égard à l'importance de cet ouvrage. Le wali a également souligné que ce projet de réhabilitation s'inscrit dans le cadre de la stratégie nationale visant à valoriser et à réhabiliter les anciens ouvrages hydrauliques, en vue de renforcer leur efficacité et de consolider les ressources hydriques destinées à l'irrigation, notamment face aux défis climatiques et à la demande croissante en eau.

■ R. N.

Les start-up pour accélérer sa transformation

UNE RENCONTRE DE COORDINATION S'EST TENUE, hier à Alger, entre le ministère de l'Hydraulique et celui de l'Économie de la connaissance, des Start-up et des Micro-entreprises. Objectif : accélérer l'intégration des start-up dans les projets stratégiques liés à l'eau.

A l'ouverture des travaux, le ministre de l'Hydraulique, Lounès Bouzegza, a rappelé que cette rencontre traduit «la volonté de l'État d'élargir la contribution des start-up et des micro-entreprises à la réalisation des projets de développement, en particulier dans les secteurs stratégiques». Pour lui, la sous-traitance n'est plus un simple mode d'exécution. Elle constitue désormais un véritable levier de transfert de savoir-faire, de développement du tissu industriel et de création d'emplois. L'objectif est de faire de ces jeunes entreprises des partenaires à part entière, capables de renforcer les capacités productives nationales grâce à leurs solutions innovantes.

Rappelant que l'Algérie mise sur une économie diversifiée, fondée sur la production locale et la montée en compétence de ses entreprises, le ministre a souligné que ce choix conforte la souveraineté économique et l'indépendance de la décision nationale en matière de développement. Selon lui, les entreprises algériennes disposent désormais de l'expérience et des compétences nécessaires pour réaliser des projets stratégiques répondant aux standards internationaux. «Les start-up et les micro-entreprises sont invitées à s'inscrire dans cette dynamique, à travers la conception d'équipements locaux ou la fourniture de services innovants. L'objectif est d'accroître le taux d'intégration nationale et la valeur ajoutée locale», a-t-il insisté. Le ministre a rappelé que le secteur de l'hydraulique a bénéficié d'investissements massifs destinés à garantir la pérennité du service public de l'eau, à faire face aux effets des changements climatiques et à sécuriser l'approvisionnement des citoyens, de l'agriculture et de l'industrie. Afin de maintenir cette dynamique, il a appelé à élargir le cercle des acteurs économiques, conformément aux orientations du président de la République, qui a réaffirmé, lors du dernier Conseil des ministres, la nécessité d'accompagner les start-up et les micro-entreprises en tant que moteur de croissance et de diversification de l'économie.

L'IA AU SERVICE DE LA GESTION

«Le service public de l'eau ne se limite plus aux infrastructures. Il intègre désormais la transformation numérique, l'intelligence artificielle et l'exploitation des données. Les start-up sont appelées à développer des applications intelligentes, des systèmes de télésurveillance et des solutions de gestion optimisée», a précisé le ministre. Dans cette perspective, il a rappelé que cette rencontre constitue un espace de dialogue, de concertation et de construction de partenariats concrets entre les institutions du secteur, les start-up et les micro-entreprises. Selon lui, les start-up et les micro-entreprises sont aujourd'hui des partenaires essentiels du développement grâce à leur flexibilité, leur capacité d'innovation et leur aptitude à proposer rapidement des solutions adaptées. «Le succès de l'expé-



Photo : Fouad S.

rience de la sous-traitance ouvrira à ces entreprises de nouvelles perspectives de croissance et de développement. Il leur permettra également d'acquérir l'expérience nécessaire pour évoluer progressivement de la réalisation de parties de projets vers la conduite de projets intégrés», a-t-il affirmé. Le ministre de l'Économie de la connaissance, des Start-up et des Micro-entreprises, Nouredine Ouadah, a, pour sa part, insisté sur l'importance stratégique de cette démarche. «La sécurité hydrique constitue l'un des piliers de la sécurité nationale face aux bouleversements géopolitiques et climatiques», a-t-il déclaré. Selon lui, les micro-entreprises peuvent renforcer les efforts déjà

engagés dans le secteur. «Elles contribuent à augmenter le taux d'intégration nationale, à impliquer les jeunes diplômés et à valoriser les compétences algériennes, que ce soit à travers la sous-traitance ou une intervention directe», a-t-il indiqué, rappelant le déploiement de plateformes numériques destinées à faciliter le recours aux start-up et aux micro-entreprises.

Les deux ministères se sont engagés à maintenir le secteur ouvert aux initiatives innovantes. D'autres rencontres seront organisées afin de concrétiser les partenariats et de permettre aux start-up de passer progressivement de la sous-traitance à la réalisation de projets intégrés.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

BLIDA

Le secteur de l'hydraulique au peigne fin

Dans le cadre du suivi continu sur le terrain visant à évaluer l'avancement des projets du secteur de l'hydraulique, et plus particulièrement les infrastructures stratégiques du système de transport d'eau dessalée provenant de la station Fouka 02 (Tipasa), le wali de Blida Djamel Ed-dine Hashas, a effectué, dimanche dernier, une visite d'inspection dans plusieurs communes de la partie est de la wilaya.

C'est à partir de la commune de Meftah que le wali a entamé sa visite en inspectant la station de pompage n° 3, d'une capacité de production totale de 15.000 m³ par jour, ainsi que son réservoir d'eau de 5.000 m³. Cette station est dédiée à l'approvisionnement en eau potable des centres urbains de Houche Rih et Safsaf, dans la commune de Meftah, ainsi que de la commune de Djebbara. À cette même occasion, le wali a supervisé la mise en service partielle de la station, le début du remplissage du réservoir et la distribution d'eau potable aux habitants de la région. Dans la commune de Larbaâ, le wali, accompagné par le P/APW et autres responsables de l'exécutif, a inspecté le réservoir d'eau de 1.000 m³, alimenté par le système de transfert d'eau de mer dessalée de la station Fouka 02. Cette installation est dédiée à l'approvisionnement en eau potable des habitants de Larbaâ. Le wali s'est également enquis de la gestion de la panne survenue sur le réseau de distribution d'eau potable, alors en phase de test. Par la même occasion, le premier magistrat de la wilaya a rencontré des citoyens et écouté leurs préoccupations.

Après avoir inspecté le réservoir d'eau de



2.000 m³ à Ouled Slama, alimenté par le même système de transfert d'eau de mer dessalée, le wali s'est rendu à Bougara pour la mise en service du réservoir d'eau de 2 000 m³ et le début de la distribution d'eau potable aux habitants de la zone.

Dernière étape de cette visite, la commune de Chebli où il a inspecté le fonctionnement de la station de pompage n°1, ainsi que les deux réservoirs d'eau de la zone de Ben Cherif, d'une capacité de 2.500 m³ chacun. Le wali et sa délégation se sont rendus dans la commune de Bouinan pour inspecter le réservoir d'eau de 30.000 m³ situé dans la zone de Sidi Serhane, qui alimente les régions Est de la wilaya, notamment les communes de Bouinan, Meftah, Djebabra, Ouled Slama, Bougara et Larbaâ.

■ M. Benkeddada

SKIKDA

Lancement des travaux d'une nouvelle station de dessalement de 140.000 m³ par jour

Le groupe Sonatrach a donné, mardi à Skikda, le coup d'envoi des travaux de réalisation d'une nouvelle station de dessalement d'eau de mer d'une capacité de production de 140.000 m³ par jour, un projet stratégique destiné à renforcer la sécurité hydrique et à répondre aux besoins croissants des secteurs industriel et domestique.

La cérémonie de lancement s'est déroulée dans la zone de Larbi Ben M'hidi, en présence du président-directeur général de Sonatrach, Nour Eddine Daoudi, accompagné du président-directeur général de la Société algérienne de dessalement de l'eau (EADE), Lahcene Bada, du directeur général de l'Entreprise nationale de canalisations (ENAC), Abdelhakim Chehili, ainsi que du wali de Skikda, Saïd Akhrouf.

Selon les responsables du projet, cette nouvelle infrastructure s'inscrit dans le cadre du programme national visant à renforcer la sécurité hydrique du pays grâce au développement des ressources en eau non conventionnelles. La future station sera implantée sur une superficie d'environ quatre hectares et nécessitera un

investissement public dépassant 100 millions de dollars. Sa réalisation est prévue dans un délai maximal de 36 mois.

Une fois mise en service, la station produira quotidiennement 140.000 m³ d'eau dessalée, dont 80.000 m³ seront destinés au complexe industriel de Skikda. Sur ce volume, 50.000 m³ alimenteront les installations de Sonatrach, tandis que 30.000 m³ couvriront les besoins du groupe Asmidal. Cette répartition permettra d'assurer la continuité des activités industrielles et de renforcer les capacités de production des installations stratégiques de la région.

Les 60.000 m³ restants seront injectés dans le réseau d'alimentation en eau potable afin d'améliorer l'approvisionnement de près de 600.000 habitants de plusieurs communes de la wilaya de Skikda. Ce renforcement devrait contribuer à améliorer la qualité du service public de distribution d'eau et à répondre plus efficacement aux besoins de la population.

La future installation reposera sur la technologie de l'osmose inverse, considérée comme l'une des méth-

odes de dessalement les plus performantes au monde.

Ce procédé permet d'éliminer les sels, les minéraux, les bactéries, les virus et d'autres impuretés afin de produire une eau répondant aux normes internationales de qualité et de protection de l'environnement.

Au-delà de sa capacité de production, ce projet revêt une importance stratégique en matière de développement économique.

Il participe à la préservation des ressources en eaux souterraines, soutient durablement l'activité industrielle et renforce l'attractivité de la région pour les investissements.

Par ailleurs, les responsables ont indiqué que la station de dessalement actuellement en service à Skikda, d'une capacité de 100.000 m³ par jour, sera entièrement dédiée à l'alimentation en eau potable dès l'entrée en exploitation de la nouvelle infrastructure. Les 25.000 m³ auparavant réservés aux besoins de Sonatrach seront ainsi réaffectés au profit des habitants, renforçant davantage les capacités d'approvisionnement en eau de la wilaya.

Blida

Bientôt l'eau dessalée pour cinq communes

Le système de production d'eau potable de la wilaya de Blida a été renforcé avec de nouvelles infrastructures, contribuant à l'augmentation des capacités de production et à l'amélioration de l'alimentation de la population, selon la direction des ressources en eau et de l'hydraulique. Selon le directeur du secteur, Abdelkrim Allouche, il s'agit de plusieurs nouvelles infrastructures de production et de stockage, réparties dans plusieurs communes de la wilaya, notamment dans sa partie-Est, qui ont permis d'accroître les capacités de production en eau.

Le responsable a cité notamment la mise en service de cinq nouveaux forages dans les communes de Larbaâ et de Beni Tamou, pour une ca-

pacité de production globale avoisinant les 2.500 m³/ jour, alors que cinq autres forages devraient être mis en service prochainement.

Par ailleurs, deux réservoirs d'eau d'une capacité de 1.000 m³ et 500 m³ ont été mis en service dans la commune de Soumaâ, ainsi qu'un autre réservoir de 2.000 m³ dans la commune de Bougara, selon la même source.

Dans le cadre des mesures visant à assurer une distribution régulière de l'eau potable à partir de sources d'approvisionnement non conventionnelles, le même responsable a indiqué que le projet de transfert de près de 45.000 m³ d'eau dessalée à partir de la station de dessalement d'eau de mer (SDEM) "Fouka 2" (Ti-

pasa) est entré en phase d'essais. Ce projet profitera à cinq communes de la partie-Est de la wilaya, soit Meftah (à l'extrême Est), Larbaâ, Ouled Slama, Bougara et la commune montagneuse de Djebabra.

A Meftah, la station de pompage n°3, d'une capacité de production de 15.000 m³/jour, a été partiellement mise en service. Elle est destinée à alimenter en eau les deux pôles urbains de Haouch Errih et Safsaf, ainsi que la commune de Djebabra.

Par ailleurs, le réseau de distribution des communes de Mouzaïa et de Bouinan a bénéficié de travaux de réhabilitation, dans le cadre des efforts visant à réduire les fuites d'eau et à préserver la qualité de l'eau distribuée, selon le directeur du secteur.

لؤناس بوزقزة ونور الدين واطح يترأسان ملتقى إشراك المؤسسات الناشئة والمصغرة في مشاريع قطاع الري

التفاصيل في أول تعليق

أخبار دزائر #لؤناس_بوزقزة #نور_الدين_واطح #المؤسسات_الناشئة



أخبار الجزائر

لؤناس بوزقزة ونور الدين واطح يترأسان ملتقى إشراك المؤسسات الناشئة والمصغرة في مشاريع قطاع الري



AKHBARDZAIR.DZ

ترأس وزير الري، لؤناس بوزقزة، ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، نور الدين واطح، اليوم الثلاثاء، فعاليات ملتقى إشراك المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في مشاريع قطاع الري، وذلك في إطار تجسيد توجهات السلطات العليا للبلاد الهادفة إلى تعزيز مساهمة المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في إنجاز المشاريع التنموية، خاصة من خلال آلية المناولة، حسبما أفاد به بيان لوزارة الموارد المائية والأمن المائي.

وأكد وزير الري أن إشراك المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في مشاريع القطاع يشكل خيارا استراتيجيا يجسد رؤية الدولة في دعم الابتكار وتطوير الكفاءات الوطنية، مبينا أن قطاع الري يعرف تحولا متسارعا نحو الرقمنة واعتماد الحلول التكنولوجية الذكية، بما يسهم في تحسين تسيير الموارد المائية، والرفع من مردودية المنشآت، مع تعزيز جودة الخدمة العمومية للمياه.

وأوضح لؤناس بوزقزة أن هذا التوجه يأتي في إطار جهود الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني، وتشجيع الإنتاج المحلي، إلى جانب خلق بيئة مواتية لاندماج المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في المشاريع الكبرى، بما يضمن لها تقديم حلول مبتكرة ذات قيمة مضافة تخدم التنمية الوطنية.

وفي سياق متصل، أوضح وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة أن المؤسسات الناشئة الجزائرية باتت تمتلك قدرات معتبرة في تطوير الحلول الرقمية والتكنولوجية المبتكرة، مشددا على أهمية دعمها وتمكينها من الولوج إلى المشاريع التنموية، بما يسهم في تسريع وتيرة التحول الرقمي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وقد شهد الملتقى تقديم عروض من قبل كل من المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بلال عشاشة، إلى جانب المدير العام للمسرعة العمومية Algeria Venture، إلياس عيدون، والمدير العام لشركة سيال، رضا بوداب.

وتم خلاله استعراض آليات دعم المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وتعزيز فرص الشراكة والتعاون، إضافة إلى مناقشة الحلول التكنولوجية المبتكرة الكفيلة بعصرنة تسيير الموارد المائية وتطوير أداء المرافق والمنشآت التابعة لقطاع الري.

وتضمن الاجتماع جلسات نقاش مثمرة بين مختلف الأطراف، سمحت بتبادل الرؤى وطرح الانشغالات وبحث آفاق تعزيز التعاون المشترك.

كما تم الاتفاق "على مواصلة تنظيم اللقاءات التنسيقية وفتح فضاءات للتشاور وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين"، بما يسهم في تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ميدانية، فضلا عن تعزيز مساهمة المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في إنجاز المشاريع التنموية، تنفيذًا لتوجهات السلطات العليا للبلاد الهادفة إلى بناء اقتصاد وطني أساسه الابتكار والكفاءة، وترسيخ الأمن المائي ودعم التنمية المستدامة.

وفي ختام الملتقى، تم التأكيد على مواصلة العمل التشاركي والتنسيق المتواصل بين قطاعي الري واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، من خلال وضع آليات عملية تشمل إشراك هذه المؤسسات في مشاريع قطاع الري، "مع تشجيع الابتكار الوطني وتطوير الحلول التكنولوجية الموجهة لتسيير الموارد المائية".

وحرى هذا الملتقى بمركز التكوين لشركة سيال، بحضور الإطارات المركزية للوزارتين، والمديرين العاملين للمؤسسات العمومية التابعة لقطاع الري، وكذا مسؤولي مجمعي كوسيدار وجيريد، "باعتبارهما بضمان عددا من شركات الإنجاز الناشطة في إنجاز المشاريع الكبرى لقطاع الري".



Elkabas Eldjazairia القيس الجزائرية

17 h · 🌐

...

📸 صور انطلاق اللقاء بين وزير الري ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة لبحث سبل إشراك المؤسسات الناشئة في إنجاز مشاريع مختصة بقطاع الري

#القيس_الجزائرية



15-07-2026



الجزائر - **تتزامن** كل من وزير الري، **لؤي بن فلة** ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، **نور الدين واضح**، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، لقاء تنسيقيا تم خلاله الاتفاق على تسهيل إشراك المؤسسات الصغيرة والناشئة في مشاريع قطاع الري وتسريع وتيرته.

وجرى اللقاء بحضور المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **"نايدا"** بلال عتاش، والمدير العام للمسرّع العمومي **"الجيريا فنتشر"**، إلياس عيادون، والمدير العام للشركة المياه والتطهير للجزائر **"سيال"**، محمد رضا بوداب.

وفي كلمة ألقاها بالمناسبة، أكد السيد **بن فلة** أن هذا اللقاء يندرج في إطار "تجسيد رؤية الدولة الرامية إلى توسيع مساهمة المؤسسات الناشئة والصغيرة في إنجاز المشاريع التنموية، لا سيما تلك التابعة لقطاع الري، من خلال آلية المناولة بما يتيح لها فرصا حقيقية للاندماج في الدورة الاقتصادية الوطنية والإسهام الفعلي في التنمية".

وأبرز في هذا السياق "الإرادة المشتركة لتوطيد جسور التعاون بين قطاعي **الري** واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، بغية فتح آفاق جديدة أمام هذا النوع من المؤسسات لتصبح شريكا فاعلا في إنجاز المشاريع الوطنية، وتساهم بخبراتها وابتكاراتها في تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية وترسيخ ثقافة الاعتماد على الكفاءات الجزائرية".

واعتبر وزير الري أن المحافظة على الديناميكية التي يعرفها قطاعه اليوم "تستوجب توسيع دائرة المشاركة وإنماج المؤسسات الناشئة والصغيرة ضمن مختلف مراحل **الإنجاز** تنفيذًا لتوجيهات رئيس الجمهورية الذي ما فتئ يؤكد في مختلف المناسبات، وآخرها خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، على ضرورة مرافقة هذه المؤسسات وتمكينها من الاندماج في الاقتصاد الوطني باعتبارها رافدا أساسيا للنمو والترويج الاقتصادي".

ويضيف أكد أن تطوير المرفق العمومي للمياه لم يعد يقتصر على إنجاز الهياكل والمنشآت، وإنما أصبح مرتبطا أيضا بالتحول الرقمي، والابتكار، والذكاء الاصطناعي، وحسن استغلال البيانات، واعتماد الحلول التكنولوجية الحديثة في تسيير الموارد المائية.

من جانب، أكد السيد واضح أن المؤسسات الصغيرة والناشئة باتت تمتلك قدرات معتبرة تؤهلها للمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف قطاع الري، من خلال ضمان الأمن المائي بسواعد وطنية وتكنولوجيا مطورة محليا، في إطار اقتصاد مبنى على الثقة في الشباب والابتكار.

وأضاف بأنه من شأن التطبيقات الذكية وأنظمة المراقبة والتحكم والحلول الرقمية والتقنيات الحديثة الخاصة بتسيير **المياه** التي تطورها المؤسسات الناشئة الجزائرية، المساهمة في تحسين الأداء، ترشيد الاستغلال والرفع من جودة الخدمة العمومية.

وخلال هذا اللقاء، قدم المدير العام لـ **"سيال"** عرضا أوضح فيه أن الشركة شرعت سنة 2025 في بناء منظومة متكاملة للتعاون مع المؤسسات الناشئة، وفق مقاربة تقوم على الابتكار المفتوح والاعتماد على الكفاءات الوطنية وتشجيع الحلول التكنولوجية المطورة في الجزائر.

كما وقعت شركة **"سيال"** في مارس 2025 بروتوكول اتفاق مع وكالة **"نايدا"** بهدف مرافقة المؤسسات الصغيرة وتشجيع مساهمتها في إنجاز المشاريع والخدمات المرتبطة بقطاع المياه والتطهير.

وأُسفر هذا الاتفاق عن إنماج 10 مؤسسات صغيرة في مجال تنفيذ عمليات تركيب ونزع **البيدات** في إطار صفقات بقيمة 60 مليون دج، مشيرا إلى أن ذلك مكن من تحقيق عدة أهداف منها الرفع من نجاعة التدخلات الميدانية، وتحسين جودة الخدمة، وتكريس مبدأ المناولة كآلية لتنمية النسيج الاقتصادي الوطني.

وتم أيضا التوقيع على بروتوكول اتفاق آخر مع المسرع العمومي **"الجيريا فنتشر"** في 2025 بهدف استقطاب المؤسسات الناشئة القادرة على تطوير حلول مبتكرة تستجيب لاحتياجات الشركة في مجالات **الرقمية** والذكاء الاصطناعي والنجاحة **العملية**.

وسمح هذا التعاون بإطلاق عدة ورشات من بينها مشروع إعادة هيكلة نظام معلومات الري **SIC** ومشروع تجهيز **"سيال"** بمتحكمات صناعية وأنظمة إشراف تتجهها مؤسسة ناشئة **بيطيف** فضلا عن مشروع إنجاز نموذج أولي محلي الصنع لحاد مياه ذكي.

يلو أبرز المدير العام لوكالة **"نايدا"** القدرات التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة الوطنية والتي تمكنها من المساهمة في بلوغ الأهداف التنموية للبلاد، مشيرا في هذا الصدد إلى وجود 210 مؤسسة صغيرة تنشط سلسلة قيم قطاع الري.



نحو إشراك المؤسسات الناشئة في مشاريع قطاع الري

رضوان د. 14 يوليو 2026 · 16:08



1 دقيقة للقراءة

وأكد اللقاء أهمية بناء جسور تعاون دائمة بين المؤسسات العمومية وحاملي المشاريع المبتكرة، بما يتيح تحويل الأفكار التكنولوجية إلى حلول عملية تخدم التنمية الاقتصادية وتساهم في تحسين أداء المرافق العمومية، مع توفير بيئة مناسبة لنمو المؤسسات الناشئة وتمكينها من الولوج إلى السوق الوطنية.

كما تم التطرق إلى آليات المرافقة والتمويل والتأطير التقني التي من شأنها دعم المؤسسات الناشئة المتخصصة في تقنيات المياه والبيئة، وتشجيعها على تطوير منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، قادرة على الاستجابة لاحتياجات القطاع وتقليص الاعتماد على الحلول المستوردة.

بحث وزير الري مع وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة سبل تعزيز التعاون بين القطاعين، من خلال إشراك المؤسسات الناشئة في إنجاز مشاريع متخصصة بقطاع الري، في إطار التوجه الحكومي الرامي إلى توظيف الابتكار والتكنولوجيا الحديثة لتطوير تسيير الموارد المائية ورفع كفاءة الخدمات العمومية.

ويأتي هذا اللقاء في سياق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى دعم الاقتصاد المبني على المعرفة، وإشراك المؤسسات الناشئة في معالجة التحديات التي تواجه مختلف القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع الري الذي يشهد برامج استثمارية واسعة تتعلق بتحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه المستعملة، وتطوير شبكات التوزيع، وترشيد استهلاك المياه.

وشكل الاجتماع فرصة لدراسة آليات فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة الجزائرية للمساهمة في تصميم وإنجاز حلول تكنولوجية مبتكرة تستجيب لاحتياجات قطاع الري، خاصة في مجالات الرقمنة، وأنظمة المراقبة الذكية، وإدارة المنشآت المائية، والكشف المبكر عن التسربات، واستعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في تحسين استغلال الموارد المائية.

كما ناقش الطرفان إمكانية إطلاق مشاريع نموذجية بالشراكة مع المؤسسات الناشئة، بما يسمح بتجريب حلول مبتكرة قابلة للتطوير والتعميم على المستوى الوطني، مع تشجيع البحث والتطوير وإدماج الكفاءات الجزائرية في مسار تحديث القطاع.

الغلاية

15-07-2026

وزارة الري تتابع مشروع ربط البلدية بمياه محطة تخلية فوكة 2

إكرام بن عبد السلام · الواجهة الوطن

لحديث 14-07-2026 4:38 م



وقت القراءة · شارك · in · X ·



قام المدير العام للري والخدمة العمومية للماء بوزارة الري، نور الدين حميداتو، رفقة المدير المركزي بالمؤسسة الجزائرية للمياه، رمضان حوشان، بزيارة ميدانية إلى ولاية البلدية، تنفيذاً لتعليمات وزير الري، لونس بوزقزة، للوقوف على وضعية التزويد بالمياه الصالحة للشرب، وذلك بحضور مدير الري للولاية، ومدير المنطقة، ومديرة وحدة المؤسسة الجزائرية للمياه.

وشكلت الزيارة فرصة لمعاينة مشروع الربط البعدي لنقل المياه المنتجة من محطة تخلية مياه البحر فوكة 2 نحو ولاية البلدية، باعتباره من المشاريع الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز الأمن المائي وتحسين الخدمة العمومية للماء.

وخلال الزيارة، أسمى المدير العام للري والخدمة العمومية للماء تعليمات إلى المؤسسة المكلفة بإنجاز المشروع، تقضي بضرورة استكمال ما تبقى من الأشغال في أقرب الآجال، مع الالتزام التام بالمعايير التقنية المعتمدة، بما يضمن دخول المشروع حيز الخدمة وفق الشروط المطلوبة، وينعكس إيجاباً على تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب لفائدة المواطنين.



15-07-2026

شدد على الحلول التكنولوجية لعصرنة تسيير الموارد المائية.. بوزقزة: المؤسسات الناشئة مفتاح الرفع من جودة الخدمة



وزير الري لونس بوزقزة

* واضح: إشراك المؤسسات الناشئة في تطوير حلول فعالة

أكد وزير الري لونس بوزقزة، أن تطوير المرفق العمومي للمياه لم يعد يقتصر على إنجاز الهياكل والمنشآت، وإنما أصبح مرتبطا بالتحول الرقمي، والابتكار، والذكاء الاصطناعي، وحسن استغلال البيانات، واعتماد الحلول التكنولوجية الحديثة في تسيير الموارد المائية، داعيا مؤسسات القطاع إلى الاستعانة بالمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة المحلية لتطوير حلول تكنولوجية.

أوضح بوزقزة خلال اللقاء الذي نظمه قطاعه بحضور وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة حول سبل إشراك المؤسسات الناشئة في إنجاز مشاريع الري بالجزائر أمس، أن المؤسسات الناشئة تمتلك قدرات معتبرة لتطوير التطبيقات الذكية، وأنظمة المراقبة والتحكم، والحلول الرقمية، والتقنيات الحديثة الخاصة بتسيير المياه، وهي حلول من شأنها أن تساهم في تحسين الأداء، وترشيد الاستغلال، والرفع من جودة الخدمة العمومية.

وأشار الوزير إلى أن قطاعه وجه تعليمات إلى مختلف المؤسسات والهيئات التابعة له لدراسة هذه الحلول التي تقدمها المؤسسات الناشئة والتي تم التأكد من كفاءتها، وتقييم إمكانية إدماجها ضمن برامج ومشاريع قطاع الري، بما يسمح بالاستفادة من الخبرة الوطنية، وتحويل الابتكار إلى حلول عملية تخدم المرفق العمومي.

وأضاف بوزقزة أن نجاح تجربة المناولة يفتح أمام هذه المؤسسات آفاقا أوسع للنمو والتطور، ويمكنها من اكتساب الخبرة اللازمة، والانتقال تدريجيا من إنجاز أجزاء من المشاريع إلى إنجاز مشاريع متكاملة، بما يساهم في بناء نسيج اقتصادي أكثر قوة وتنوعا.

وفي السياق ذكر الوزير أن الجزائر، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون اختارت مسارا اقتصاديا جديدا يقوم على تنويع الاقتصاد الوطني، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتعزيز القدرات الوطنية، وتمكين المؤسسات الجزائرية من الاضطلاع بدور محوري في إنجاز المشاريع الكبرى، بما يكرس السيادة الاقتصادية ويعزز استقلالية القرار التنموي.

وأشار الوزير إلى أن المؤسسات الوطنية أصبحت تمتلك من الخبرة والكفاءة ما يؤهلها لإنجاز المشاريع الاستراتيجية وفق أعلى المعايير، وهو ما يفتح المجال أمام المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة لتكون شريكا طبيعيا في هذه الديناميكية، سواء من خلال المناولة، أو تصنيع التجهيزات محليا، أو تقديم الحلول والخدمات المبتكرة، بما يرفع نسبة الإدماج الوطني، ويخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

من جانبه، أبرز وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة نور الدين واضح أهمية تعزيز الأمن المائي، مبرزا ضرورة إشراك المؤسسات الناشئة في تطوير حلول فعالة وتعميم استخدام الرقمنة والتكنولوجيا للنهوض بالقطاع، بتحفيز الابتكار وتشجيع المناولة بالاستفادة من كفاءة هذه المؤسسات المحلية.

كما ذكر الوزير بالتحفيز التي يقدمها قانون المالية 2026 في مجال تحفيز الابتكار لمساعدة المؤسسات الاقتصادية على الاستعانة بحلول المؤسسات الناشئة والتكنولوجيا المطوّرة بالجزائر للرقى بالخدمة العمومية في قطاع الري وباقي القطاعات.

بدوره، المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بلال عشايدة تطرق إلى فرص المناولة مع المؤسسات المصغرة والناشئة في قطاع الري، مؤكدا وجود 210 مؤسسة مصغرة تنشط في سلسلة قيم قطاع الري، مشيرا إلى أن المؤسسات الاقتصادية الصناعية الكبرى تحتاج إلى حوالي 97 مؤسسة مصغرة مناولة في سلسلة قيمها.

الاتفاق على تسهيل إشراك المؤسسات المصغرة والناشئة في مشاريع قطاع الري

واعتبر وزير الري أن المحافظة على الاستدامة التي يعبرها قطاعه اليوم "تستوجب توسيع دائرة المشاركة وإمماج المؤسسات الناشئة والمصغرة ضمن مختلف مراحل الإنجاز، تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية الذي ما فتئ يؤكد في مختلف المناسبات، وآخرها خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، على ضرورة مرافقة هذه المؤسسات وتمكينها من "الاندماج في الاقتصاد الوطني باعتبارها رافداً أساسياً للنمو والتوزيع الاقتصادي".

وهذا، أكد أن تطوير المرفق العمومي للمياه لم يعد يقتصر على إنجاز الهياكل والمنشآت، وإنما أصبح مرتبطاً أيضاً بالتحول الرقمي، والابتكار، والنكاه الاصطناعي، وحسن استغلال البيانات، واعتماد الحلول التكنولوجية الحديثة في تسيير الموارد المائية.

من جانب، أكد السيد واضح أن المؤسسات المصغرة والناشئة باتت تمتلك قدرات معتبرة تؤهلها للمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف قطاع الري، من خلال ضمان الأمن المائي بسواعد وطنية وتكنولوجيا متطورة محليا، في إطار اقتصاد مبني على الثقة في الشباب والابتكار.

وأضاف بأنه من شأن التطبيقات الذكية وأنظمة المراقبة والتحكم والحلول الرقمية والتقنيات الحديثة الخاصة بتسيير المياه، التي تطورها المؤسسات الناشئة الجزائرية، المساهمة في تحسين الأداء، ترشيد الاستغلال ورفع من جودة الخدمة العمومية.

وخلال هذا اللقاء، قيم المدير العام لـ "سيال" عرضاً أوضح فيه أن الشركة شرعت سنة 2025 في بناء منظومة متكاملة للتعاون مع المؤسسات الناشئة، وفق مقاربة تقوم على الابتكار المفتوح والاعتماد على الكفاءات الوطنية وتشجيع الحلول التكنولوجية المتطورة في الجزائر.

كما وقعت شركة "سيال" في مارس 2025 بروتوكول اتفاق مع وكالة "نابدا" بهدف مرافقة المؤسسات المصغرة وتشجيع مساهمتها في إنجاز المشاريع والخدمات المرتبطة بقطاع المياه والتطهير.

وأفسر هذا الاتفاق عن إمماج 10 مؤسسات مصغرة في مجال تنفيذ عمليات تركيب ونزع الحدادات، في إطار صفقات بقيمة 60 مليون دج، مشيراً إلى أن ذلك مكن من تحقيق عدة أهداف منها الرفع من نجاعة التدخلات الميدانية، وتحسين جودة الخدمة، وتكريس مبدأ المنوالة كآلية لتنمية النسيج الاقتصادي الوطني.

وتم أيضاً التوقيع على بروتوكول اتفاق آخر مع المبرمج العمومي "الجيريا فنتشر" في 2025 بهدف استقطاب المؤسسات الناشئة القادرة على تطوير حلول مبتكرة تستجيب لاحتياجات الشركة في مجالات الرقمية والنكاه الاصطناعي والنجاعة المبنيّة.

ومشروع تجهيز SIC وسمح هذا التعاون بإطلاق عدة ورشات من بينها مشروع إعادة هيكلة نظام معلومات الريائن "سيال" بمتحكمات صناعية وأنظمة إشراف تنتجها مؤسسة ناشئة بسطيف، فضلاً عن مشروع إنجاز نموذج أولي محلي الصنع لحداد مياه ذكي.

بدوره، أبرز المدير العام لوكالة "نابدا" القدرات التي تتمتع بها المؤسسات المصغرة الوطنية والتي تمكنها من المساهمة في بلوغ الأهداف التنموية للبلاد، مشيراً في هذا الصدد إلى وجود 210 مؤسسة مصغرة تنشط سلسلة قيم قطاع الري.



اقتصاد

14/07/2026 - 22:53

ترأس كل من وزير الري، لوفيل يوزقة، ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تور الدين واضح، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، لقاءً تنسيقياً تم خلاله الاتفاق على تسهيل إشراك المؤسسات المصغرة والناشئة في مشاريع قطاع الري وتسريع وتيرته.

وجرى اللقاء بحضور المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية إيقاق لآنية "نابدا"، بلال عشاشة، والمدير العام للمبرمج العمومي "الجيريا فنتشر"، إلياس عبنون، والمدير العام للشركة المياه والتطهير للجزائر "سيال"، محمد رضا بوياب.

وفي كلمة ألقاها بالمناسبة، أكد السيد يوزقة أن هذا اللقاء يندرج في إطار "تجسيد رؤية الدولة الرامية إلى توسيع مساهمة المؤسسات الناشئة والمصغرة في إنجاز المشاريع التنموية، لا سيما تلك التابعة لقطاع الري، من خلال آلية "المنوالة بما يتيح لها فرصاً حقيقية للانتماج في الدورة الاقتصادية الوطنية والإسهام الفعلي في التنمية".

وأبرز في هذا السياق "الإرادة المشتركة لتوطيد جسور التعاون بين قطاعي الري، واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، بغية فتح آفاق جديدة أمام هذا النوع من المؤسسات لتصبح شريكا فاعلا في إنجاز المشاريع الوطنية، وتساهم بخيراتها وابتكاراتها في تعزيز القرارات الإستراتيجية الوطنية وترسيخ ثقافة الاعتماد على الكفاءات الجزائرية".

الإذاعة الجزائرية



15-07-2026